# كلمـــة عـــن هـــذا التقـــريـــر

هـــذا الـــتقرير هـــو صـــيغة موجزة لنتائج الدراسة التي أعدّتها منظمة الأغذية والزراعة: "الـــزراعة صوب ٢٠١٥ / ٢٠٣٠ ". وهو يمثّل آخر ما توصلت إليه المنظمة من تقديرات لـــتطور الأغذيـــة والتغذية والزراعة في العالم على المدى الطويل، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك. وهو نتاج نشاط متعدد التخصّصات شاركت فيه غالبية الوحدات والتخصّصات التقنية فـــي المنظمة، ويعتبرمتابعةً لتقليد المنظمة في إعدادها للدراسات المنظورية الدورية عن الزراعة العالمـــية التـــي نشـــرت آخـــرتها سنة (1995) ,Alexandratos ، بعد الإصدارات السابقة (1988) Alexandratos، و (1981) FAO ، و (1970) FAO .

وقـــد أُعـــدَّت الإسقاطات، في غاية التفصيل، لتغطّي نحو ١٤٠ بلداً، و ٣٢ سلعة من سلع المحاصـــيل والإنـــتاج الحيواني (انظر الملحق ١). وتم، بصورة مستقلة، تحديد وتحليل العوامل الرئيســـية المســـاهمة فـــي نمو الإنتاج الزراعي في البلدان النامية جميعها تقريباً. كما تمّ تمييز مصادر نمو الإنتاجية، مثل ارتفاع غلاّت المحاصيل وأوزان الذبائح، عن مصادر النمو الأخرى مـــثل مســـاحة الأرض المزروعة، وحجم قطعان الماشية. وكُرِّس اهتمام خاص للأراضي التي صُـــنِّـــفَت في خمس فئاتٍ للزراعة البعلية، إلى جانب فئة أخرى للزراعة المروية. وقد تأكد أن هذا المستوى من التفصيل ضروري ومفيد في آن واحد، لتحديد المشاكل الرئيسية التي يحتمل أن تواجـــه الـــزراعة العالمـــية، خلال العقود الثلاثة القادمة. وقد ساعد،على وجه التخصيص، في اكتشـــاف القيود المحلية المكبِّـــلَة للإنتاج والموارد، وتقـــديردرجة التقدم أو الإخفاق في مكافحة الجوع ونقص التغذية. وقد كان المستوى العالي من التفصيل ضرورياً كذلك حتى تتكامل خبرات أخصائيي المنظمة في مختلف التخصصات، الذين اعتمد التحليل اعتماداً واسعاً على آرائهم. بيد أنـــه، نتـــيجة القيود المصادفة، من ضيق الحيّـــز اللازم لاستيعاب التقرير، وغير ذلك، عُرِضَت النـــتائج على المستوى الاقليمي والقطاعي، ممّـــا يمكن أن يحجب عن العيان اختلاف التطورات بيـــن الـــبلدان والســـلع، كلٍ على حدة. وقد فرضت الاعتبارات الخاصة بالحيِّـــز اللازم كذلك، التخلـــي عـــن الإشارة إلى مصادر عديدة في هذا التقرير الموجز، حيث اقتصر الأمر على ذكر المصـــادر الاحصائية، ومصادر الأشكال، والجداول، والخرائط، التي أدرجت في الصفحة (٩٦) وتتضمن الصيغة الكاملة للتقرير التقني قائمة كاملة بالإسنادات.

ومـــن السمات الهامة الأخرى للتقرير انتهاجه نهجاً "موضوعياً" وصفياً أكثر منه "معيارياً". ويعني هذا أن افتراضاته وإسقاطاته إنما تعكس المستقبل الأكثر احتمالاً، دون أن يكون بالضرورة الأكثر ابتغاءً. فالتقرير يستنتج، على سبيل المثال، أن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد عام ١٩٩٦، المتمثّل في خفض عدد ناقصي التغذية المزمن إلى نصف مستواه الحالي، في موعدٍ لا يـــتجاوز عـــام ٢٠١٥، لا يحتمل له أن يتحقّق، رغم كونه أمراً مرغوباً فيه للغاية. ويستنتج التقرير كذلك أنه يحتمل أن تواصل الزراعة توسّعها في الأراضي السبخة والغابات الرطبة، رغم كـــون الأمـــر غير مرغوب فيه، دون أي شك. وبصورة عامة، لا تعتبر الإسقاطات المعروضة

أهدافاً استراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، بل أساساً للعمل بغية التغلّب على المشاكل القائمة التي يحتمل استمرارها، والمشاكل الجديدة التي يمكن بروزها. ولا بدّ من التشديد أيضاً على أن هذه الإسقاطات لا تشكّل، بأية حال، تعميماتٍ لاتجاهات معينة، بل إنها تجسد مجموعةً من الافتراضات بشأن المستقبل، وتمثّل، أحياناً كثيرة، انحرافاتٍ هامة عن الاتجاهات السابقة.

يمكن لتقدير الأغذية والتغذية والزراعة في العالم، على المدى الطويل، أن يطال عدداً كبيراً من المواضيع التي يتوقف مدى ملاءَمتها على اهتمام القارئ ببلد، أو إقليم، أو موضوع بذاته. إلاّ أنه يقع على هذا التقرير، بوصفه دراسةً عالمية، أن يكون انتقائياً في ما يتناول من مواضيع. وهو يركز بالدرجة الأولى على الطريقة التي يوفّر فيها العالم الطعام لسكانه في المستقبل، وعلى الأثر الذي تُحدِثه ضرورة إنتاج المزيد من الأغذية على موارده الطبيعية. وسنة الأساس لهذه الدراسة هي متوسط ثلاث سنوات، أي الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٩، أما الإسقاطات فهي لعام ٢٠١٥ وعام ٢٠٣٠ . ويتيح اختيار عام ٢٠١٥ تقدير مدى احتمال تحقّق الهدف الذي تبنّاه مؤتمر القمة العالمي للأغذية – أي خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمن إلى نصف مستواه الحالي. ومن شأن توسيع المدى الزمني حتى ٢٠٣٠، أن يوفّر فترة طويلة كافية لتحليل المسائل ذات الصلة بالقاعدة العالمية للموارد، أي بكلمة أخرى، قدرة العالم على التغلب على المزيد من تدهور الأراضي الزراعية، والتصحر، وإزالة الغابات، والإحترار العالمي، وندرة المياه، بالإضافة إلى تزايد الضغط السكاني. وطبيعي أن ترتفع درجة عدم اليقين كلّما اتسع الأفق الزمني، بحيث يتعيّن تأويل النتائج المتوقعة لعام ٢٠٣٠، بصورةٍ أكثر حذراً واحتراساً من تأويل تلك المتوقعة لعام ٢٠١٥ .

ويستند التحليل، ضمن جملة أمور، إلى تطورات الأجل الطويل التي تتوقعها منظمات أخرى. فالإسقاطات السكانية، على سبيل المثال، تعكس آخر تقديرٍ (الخيار المتوسط لتقديرات عام ٢٠٠٠) متاحٍ من الأمم المتحدة (UN, 2001)، بينما تستند الإسقاطات الخاصة بالدخل، وإلى حدٍ كبير، على آخر إسقاطات البنك الدولي للناتج المحلي الإجمالي. وقد أُخِذَت معظم البيانات الزراعية من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)، في يوليو/تموز ٢٠٠١ . وبما أن هذه الافتراضات تؤثر بشكل حاسم على النتائج المرتقبة، تبدو الإشارة مهمة هنا إلى إمكانية تبدّلها بشكل كبير، حتى على المدى القصير. فعلى سبيل المثال، تمّ في بلدان كثيرة، وعلى نطاق واسع أحياناً كثيرة، تنقيح البيانات التاريخية والإسقاطات الخاصة بالنمو السكاني، والناتج المحلي الإجمالي، المستعملة في الدراسة المعدَّة عام ١٩٩٥. فقد أشارت إسقاطات هذه الدراسة، مثلاً، إلى أن عدد السكان في العالم سيبلغ ٧,٢ مليار نسمة في ٢٠١٠، في حين تقدّره الإسقاطات الحالية للأمم المتحدة بمقدار ٦,٨ مليار نسمة. وفي نفس السياق، يفترض الآن أن يبلغ عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء ٧٨٠ مليوناً في ٢٠١٠، مقابل ٩١٥ مليوناً في دراسة عام ١٩٩٥. والإسقاطات الحالية للناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء تختلف عن تلك المفترضة في دراسة ١٩٩٥. كما أن الإسقاطات الحالية تفترض نمواً لنصيب الفرد من الدخل خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٧ – ١٩٩٩ إلى ٢٠١٥ بنسبة ١,٨ في المائة سنوياً، مقارنة بنسبة ٠,٧ في المائة في دراسة ١٩٩٥ (خلال الفترة الممتدة من الفترة ١٩٨٨– ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠). وأخيراً، خضعت البيانات التاريخية لمنظمة الأغذية والزراعة الخاصة بإنتاج

الأغذيـــة، والطلب عليها، ونصيب الفرد من استهلاكها، لتنقيحات عميقة أحياناً كثيرة، على مدى سلاسل زمنية كاملة، نتيجة المتاح من المعلومات الجديدة المستكملة.

يـــبدأ هذا التقرير بعرض التطورات المتوقعة للزراعة العالمية على صعيد الطلب والإنتاج والـــتجارة (فـــي المجموع، أو حسب مجموعات السلع الرئيسية)، وما تنطوي عليه من آثار على الأمن الغذائي ونقص التغذية، ثم يناقش المسائل الرئيسية التي تثيرها هذه التطورات والتي تشمل دور الـــزراعة فـــي التنمـــية الريفية، والتخفيف من وطأة الفقر، والنمو الاقتصادي الكلّي، وآثار العولمـــة، والتوسّـــع فـــي تحرير التجارة. وهو يناقش بعد ذلك، مسائل الإنتاج والسياسات في قطاعـــات المحاصـــيل، والـــثروة الحيوانية، والغابات، ومصايد الأسماك، بما في ذلك استعمال المـــوارد الطبيعـــية، ومســـائل التكنولوجـــيا الزراعية، ويخلص إلى تقدير الآثار البيئية للإنتاج الزراعي، بما في ذلك تفاعلاته مع التغيّـــرات المناخية.